أكاديمي يحذر من رهن القرار المصري لإسرائيل ولمن يدفع من دول الخليج في ظل التصعيد الصهيو أمريكي

الأحد 1 مارس 2026 07:00 م

اتهم السياسي المصري د. يحيى موسى السلطة الحاكمة بوضع البلاد في مأزق استراتيجي مزدوج، معتبرًا أن من "يعيش على العطايا والمنح من الأنظمة الخليجية ويقتات على تحويلات المصريين في تلك الدول سيكون في موضع لا يُحسد عليه"، في إشارة مباشرة إلى هشاشة الاعتماد المالي والسياسي على الخارج.

تصريحات موسى جاءت في منشور عبر منصة "إكس"، حمل تحذيرًا صريحًا من تداعيات رهن القرار الوطني لمعادلات إقليمية ومالية متغيرة، مؤكدًا أن عام 2026 قد يكون لحظة فاصلة لاسترداد "حرية وكرامة وأمن وسيادة واستقلال البلاد".

> السياسي المصرى د. يحي موسي
> من يعيش على العطايا والمنح من الأنظمة الخليجية ويقتات على تحويلات المصريين في تلك الدول سيكون في موضع لا يحسد عليه
>
> من عرض جيش بلاده للدفاع عن دول أخرى مقابل المال "مسافة السكة" سيجد نفسه أمام مطالبات واستحقاقات إن قبلها خسر وإن رفضها خسر
>
> من رهن أمن... pic.twitter.com/0JUI0aze9o
> — حزب تكنوقراط مصر (@egy_technocrats) February 28, 2026

الكلمات لم تكن عابرة. بل صيغت كاتهام سياسي مباشر لنمط حكم قائم على التمويل الخارجي، والتنازلات الأمنية، والارتهان الاقتصادي.

اقتصاد المنح وتحويلات المغتربين... معادلة هشّة

يعتمد الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة على تدفقات نقدية من الخارج، سواء عبر دعم خليجي مباشر أو استثمارات وودائع أو تحويلات المصريين بالخارج التي تتجاوز 30 مليار دولار سنويًا في بعض الأعوام. هذه الأرقام تمثل رئة تمويل أساسية لميزان المدفوعات.

لكن موسى يرى أن من "يقتات على تحويلات المصريين" يصبح رهينة لسياسات الدول المضيفة. أي توتر إقليمي أو خلاف سياسي قد ينعكس فورًا على العمالة المصرية وتحويلاتها. المعادلة هنا ليست اقتصادية فقط، بل سياسية أيضًا.

الدكتور وائل النحاس، الخبير الاقتصادي، يقول إن "الاعتماد المفرط على تحويلات الخارج والدعم الخليجي يعكس فشلًا في بناء قاعدة إنتاجية محلية قوية. الاقتصاد القائم على الريع والتحويلات سريع التأثر بالمتغيرات السياسية".

الأزمة لا تتوقف عند الدعم المالي. بل تمتد إلى بنية الدين العام الذي تجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض التقديرات، ما يضع الحكومة تحت ضغط دائم لإعادة التمويل والاقتراض بشروط أكثر قسوة.

"مسافة السكة"... سياسة خارجية مقابل المال

في منشوره، أشار موسى إلى عبارة "مسافة السكة"، في تذكير بتصريحات سابقة حول استعداد الجيش للتحرك دفاعًا عن دول أخرى. الرسالة هنا واضحة: توظيف المؤسسة العسكرية في معادلات إقليمية مقابل دعم مالي يخلق التزامات سياسية يصعب التراجع عنها.

من وجهة نظره، من "عرض جيش بلاده للدفاع عن دول أخرى مقابل المال سيجد نفسه أمام مطالبات واستحقاقات إن قبلها خسر وإن رفضها خسر". أي أن القرار العسكري يصبح جزءًا من صفقة سياسية لا تخضع لحسابات الأمن القومي فقط.

اللواء محمد الشهاوي، الخبير العسكري، يرى أن "الجيش المصري مؤسسة وطنية وظيفتها حماية الحدود والمصالح المباشرة. الزج به في صراعات إقليمية معقدة يحمل مخاطر سياسية وعسكرية طويلة المدى".

في ظل تصاعد التوترات في الخليج وإيران منذ فبراير 2026، تصبح هذه التساؤلات أكثر إلحاحًا. أي اشتعال واسع قد يضع القاهرة أمام خيارات صعبة بين الحياد والانخراط.

الغاز والأمن... ارتهان استراتيجي؟

النقطة الأكثر حدة في تصريحات موسى تتعلق بالطاقة. يقول إن "من رهن أمن بلاده للعدو باستيراد الغاز ليحتمي به سيسقط بسقوطه". الإشارة هنا إلى استيراد الغاز من إسرائيل خلال السنوات الماضية، وربط جزء من احتياجات السوق المصرية به.

ملف الطاقة تحوّل إلى قضية سيادية. انقطاع الإمدادات في أي لحظة بسبب تصعيد عسكري أو قرار سياسي يعرض الشبكة الكهربائية والاقتصاد لضغط مباشر. الحكومة كانت قد أعلنت في فترات سابقة عن استيراد كميات تجاوزت 1 مليار قدم مكعبة يوميًا في بعض الأشهر.

الدكتور مصطفى بدرة، الخبير في الاقتصاد السياسي، يؤكد أن "تنويع مصادر الطاقة ضرورة استراتيجية. الاعتماد على مصدر واحد في منطقة مشتعلة سياسيًا يعرض الأمن الاقتصادي للخطر".

في ظل المواجهات الإقليمية الراهنة، يصبح ملف الغاز جزءًا من معادلة الردع والضغط المتبادل. أي تصعيد قد ينعكس فورًا على الإمدادات والأسعار.

موسى لم يكتفِ بالنقد. ختم منشوره برسالة سياسية واضحة: "2026 لنا والكلمة لشعب مصر لاسترداد حريته وكرامته وأمن وسيادة واستقلال بلاده". عبارة تحمل دعوة صريحة للتغيير، وربطًا بين الأزمات الاقتصادية والسياسية وفكرة استعادة القرار الوطني.

حتى 1 مارس 2026، لم تصدر الحكومة ردًا مباشرًا على هذه التصريحات. لكنها تجد نفسها في بيئة إقليمية مضطربة، واقتصاد يعتمد على الخارج، وطاقة مرتبطة بتوازنات سياسية حساسة.

السؤال لم يعد نظريًا. هل تستطيع الدولة الاستمرار في معادلة المنح والتحويلات والاقتراض والطاقة المستوردة دون إعادة هيكلة جذرية؟ أم أن 2026، كما يقول موسى، قد تكون عام اختبار قاسٍ لقدرة النظام على الصمود أمام استحقاقات الداخل وضغوط الخارج؟